الأمم المتحدة

A/61/142

الجمعية العامة

Distr.: General
22 May 2006
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون

طلب إدراج بند في جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والستين

سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

رسالة مؤرخة ١١ أيار/مايو ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لليختنشتاين والمكسيك لدى الأمم المتحدة

عملا بالمادة ١٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة، نتشرف بأن نطلب إدراج بند بعنوان ''سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي'' في جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والستين للجمعية العامة.

ونظرا للطبيعة القانونية لهذه المسألة، نعتقد أن من المستصوب إحالتها إلى اللجنة السادسة للجمعية العامة.

وعملا بالمادة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، يقرن هذا الطلب بمذكرة إيضاحية كمرفق لهذه الرسالة.

(توقيع) السفير إنريكي **بروغا**
الممثل الدائم للمكسيك
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) السفير كريستيان **ويناويسر**
الممثل الدائم لليختنشتاين
لدى الأمم المتحدة

260506 260506 06-35618 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١١ أيار/مايو ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لليختنشتاين والمكسيك لدى الأمم المتحدة

مذكرة إيضاحية

١ - أعرب رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء خلال مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، عن تأييد سياسي قوي لتعزيز سيادة القانون في جميع أنحاء العالم. وأقروا صراحة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة (قرار الجمعية العامة ١/٦٠) بـ ''ضرورة تقيد الجميع بسيادة القانون ووضعها موضع التطبيق على الصعيدين الوطني والدولي''، وأضافوا عددا من الالتزامات الملموسة الرامية إلى تعزيزها. ويطغى مفهوم سيادة القانون في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة: فقد اعتبرت سيادة القانون عنصرا لا غنى عنه لتحقيق عدد من الأهداف، من قبيل النمو الاقتصادي المستديم، والتنمية المستدامة، والقضاء على الفقر والجوع. واعتبرت أيضا في حد ذاتها هدفا لا غنى عنه لكفالة التعايش السلمي والتعاون بين الدول.

٢ - وهناك ترابط قوي بين البعدين الدولي والوطني لسيادة القانون. فالنظام القانوني الدولي ليس إطارا للعلاقات السلمية بين الدول ومصدرا لحقوق والتزامات الدول وغيرها من الجهات الفاعلة فحسب، بل أيضا مصدر إلهام لوضع المعايير القانونية الوطنية، وبخاصة معايير حقوق الإنسان. ولذلك، فإن تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي يؤثر تأثيرا مباشرا على سيادة القانون على الصعيد الوطني.

٣ - وعلى الرغم من الأهمية التي حظيت بها سيادة القانون في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة، فإن الأمم المتحدة لا تزال تفتقر إلى أدوات مناسبة لتعزيزها بطريقة متسقة، وخاصة على الصعيد الدولي. ولذلك، ينبغي التعمق في تحليل الوضع الراهن لسيادة القانون في العالم، وفي مناقشة المشاكل المطروحة، ووضع الحلول الممكنة، وتحسين تنسيق أعمال الأمم المتحدة ذات الصلة، من قبيل أعمالها في مجال المساعدة التقنية.

٤ - وفي ضوء تغليب القانون الدولي في العلاقات الدولية ومتابعة للالتزام المقطوع في مؤتمر القمة العالمي، يجب على الأمم المتحدة بلورة سبل تعزيز مفهوم سيادة القانون وتشجيع التعاون والتنسيق لوضعه موضع التطبيق.

٥ - وفي هذا الصدد، أسهمت الجمعية العامة إسهاما كبيرا في تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي، وخاصة من خلال أعمال اللجنة السادسة ولجنة القانون الدولي المتعلقة بالتطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه. ولئن أولي قدر كبير من الاهتمام لهاتين المسألتين في عدد من المجالات، فإن الجهود التي تبذل لا تتم في إطار قانوني عالمي متسق. ولذلك،

يقترح إعطاء الفرصة للجمعية العامة لبحث مسألة سيادة القانون بصورة شاملة ومتسقة، وبالتالي إدراجها، كخطوة أولى، في جدول أعمالها.

٦ - وينبغي مثاليا أن تستند المناقشات بهذا الشأن على تقرير شامل للأمين العام قد يتناول بالتحليل مفهوم سيادة القانون والوضع الراهن لتطبيقه ويقدم معلومات عن كل الإجراءات المتعلقة بالمعاهدات والتطورات ذات الصلة (من قبيل المعلومات التي تقدم بانتظام بشأن التحفظات على المعاهدات التي يعتبر الأمين العام وديعا لها، وسحب تلك التحفظات). وقد يتطرق كذلك لجميع الأنشطة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون، وبخاصة في مجالات المساعي الحميدة والوساطة وتسوية المنازعات (بما في ذلك الجهود الرامية إلى تيسير الاحتكام إلى القضاء الدولي والامتثال للأحكام الصادرة عن المحاكم الدولية) وبوجه خاص جميع الأنشطة المتعلقة ببناء القدرات. وأخيرا، قد يقترح سبلا لتعزيز سيادة القانون، وبخاصة تدابير تتخذها الجمعية العامة والأمين العام (من قبيل طلب الفتاوى).

٧ - ويجري التشديد، في هذا السياق، على البعد الدولي لسيادة القانون. فعلى الصعيد الوطني، حسنت الأمم المتحدة بشكل ملحوظ، في السنوات الأخيرة، أدواتها الرامية إلى تعزيز سيادة القانون، وبخاصة في حالات ما بعد الصراع. وأولى مجلس الأمن اهتماما كبيرا لهذه المسألة، وتشكل لجنة بناء السلام محفلا آخر لمعالجة قضايا سيادة القانون على الصعيد الوطني. أما على الصعيد الدولي، فلا تزال هناك فجوة كبيرة. وليست هناك جهة أفضل من الجمعية العامة، التي تعتبر الهيئة التداولية والتقريرية والتمثيلية الرئيسية في الأمم المتحدة، والتي تقوم بدور مركزي في تطوير القانون الدولي وتدوينه، لسد هذه الفجوة وتعزيز تقيد الجميع بمفهوم سيادة القانون وبخاصة على الصعيد الدولي.

٨ - ولهذه الأسباب، تطلب ليختنشتاين والمكسيك إدراج بند إضافي في جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والستين للجمعية العامة بعنوان **"سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي"**.